



أثر الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية المدة (2023-2005)

The Impact of Investment Expenditure on Economic Growth in the Kingdom of (2023-2005) Saudi Arabia for the Period

أ.م.د. أنور محسن صكب الكريطي

آيات كريم ناجي ضمد الساعدي

anwar@uowasit.edu.iq

ayat1994101tota@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بوصفها إحدى الدول الريعية التي تعتمد اعتماداً جوهرياً على الإيرادات النفطية. وقد تم اعتماد المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لقياس طبيعة هذه العلاقة خلال المدة (2005-2023).

وقد بينت نتائج التقدير أن للإنفاق الاستثماري دوراً إيجابياً ومؤثراً في تعزيز النمو الاقتصادي، لاسيما في ظل السياسات الاقتصادية التي ترافقت مع تنفيذ "رؤية السعودية 2030"، والتي تسعى إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق كفاءة أعلى في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية والبنية التحتية.

وتوصل البحث إلى أن الإنفاق الاستثماري يُمثل أداة فعالة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، شريطة توافر بيئة مؤسسية مستقرة وسياسات مالية واقتصادية داعمة، تسهم في رفع كفاءة الإنفاق وربطه بالأهداف التنموية الشاملة. كما أوصى البحث بأهمية الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز فرص النمو المستدام طويل الأمد.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الاستثماري، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، الاقتصاد السعودي.

Abstract

This study aims to analyze the impact of investment expenditure on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, as one of the rentier states that heavily rely on oil revenues. The research adopts an econometric approach using the

Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to measure the nature of this
The estimation results reveal that .(2005-2023) relationship over the period
investment expenditure plays a positive and significant role in promoting economic
growth, particularly in light of the economic policies implemented under "Saudi
Vision 2030," which seeks to diversify the economic base and improve the efficiency
of investment allocation towards strategic sectors and infrastructure
The study concludes that investment expenditure constitutes an .development
effective tool for driving economic growth, provided that a stable institutional
environment and supportive fiscal and economic policies are in place to enhance the
efficiency of such expenditure and align it with comprehensive developmental
objectives. The research further recommends the continuation of structural reforms
aimed at reducing dependence on oil and strengthening the prospects for long-term
.sustainable growth

Keywords: Investment Expenditure, Economic Growth, ARDL Model, Saudi Economy.

مقدمة

يُعد الإنفاق الاستثماري من الركائز الأساسية المحفزة للنمو الاقتصادي، لاسيما في الدول الريعانية التي تتسم
باعتدال هيكل مرتفع على العائدات النفطية كمصدر رئيس لتمويل الإنفاق العام. وتُعد المملكة العربية السعودية
نموذجًا بارزًا لهذا النمط الاقتصادي، إذ تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي موارد الدولة، وتُوظف
بشكل أساسي في تمويل مشاريع البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية المختلفة.

وقد شهدت المملكة في الآونة الأخيرة تحولًا استراتيجيًا في مسارها الاقتصادي، تمثل في إطلاق "رؤية السعودية
2030"، التي تبنت منهجية إصلاحية شاملة تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال
تعزيز دور الاستثمار العام وتوجيهه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وانطلاقًا من هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية
السعودية، في ظل التحديات البنوية التي تواجه الاقتصاد الوطني، ومن أبرزها تقلبات أسعار النفط، وضغوط المالية
العامة، والحاجة الماسة إلى ترشيد الإنفاق التنموي وتحقيق الاستدامة المالية والنمو المتوازن على المديين المتوسط
والبعيد.

مشكلة البحث

تعد العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي من القضايا المركزية في النظرية
الاقتصادية والسياسات التنموية، خاصة في الدول الريعانية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية

مثل المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري فيها خلال العقود الأخيرة، إلا أن معدلات النمو المحققة لم تكن دائماً بمستوى الطموحات التنموية، مما يؤثر تساؤلات حول كفاءة الإنفاق وقدرته على توليد نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المدة 2005-2023؟

فرضية البحث

بناءً على مشكلة البحث، يمكن صياغة الفرضية الآتية: "يوجد تأثير معنوي وموجب للإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في السعودية خلال المدة 2005-2023".

هدف البحث : يهدف هذا البحث إلى:

تقدير وتحليل أثر الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في السعودية باستخدام أدوات التحليل القياسي خلال المدة 2005-2023.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال:

- تسليط الضوء على أحد أهم أدوات السياسة المالية، وهو الإنفاق الاستثماري، وتقييم دوره في تحفيز النمو.
- دعم صناعات السياسات الاقتصادية في رسم استراتيجيات أكثر كفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على:

- المنهج الكمي التحليلي: لقياس العلاقة بين المتغيرات باستخدام النماذج الاقتصادية القياسية (نموذج (ARDL) .
- استخدام بيانات سنوية للمدة (2005-2023) مأخوذة من مصادر رسمية مثل البنك الدولي، وصناديق النقد المركزية، وهيئات الإحصاء الوطنية وقد تم تحويل البيانات من بيانات سنوية الى بيانات ربعية لغرض زيادة حجم العينة وفق الطرائق القياسية المعتمدة.
- تحليل السلاسل الزمنية بعد التحقق من خصائصها الإحصائية، باستخدام برنامج مثل EViews12

حدود البحث

- الحدود المكانية: يمثل المملكة العربية السعودية ميدان هذا البحث.
- الحدود الزمانية: شملت المدة (2005-2023) نظرا لتوافر البيانات الإحصائية عن متغيرات البحث.

هيكلية البحث

لكي يحقق البحث هدفه ويتحقق من فرضيته فقد سار في ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول، واقع الإنفاق الاستثماري وأثره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2005-2023). أما المبحث الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي وتحليل النتائج وقد قسم هذا المبحث الى فقرتين، تناولت الفقرة الأولى دراسة منهجية نموذج ARDL. في حين خصصت الفقرة الثانية للجانب التطبيقي وتحليل النتائج. وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

-الدراسات السابقة

الدراسة العربية

اسم الباحث	عنوان الدراسة	التفاصيل
خلف، عبد الكريم جابر (2022)	أثر الإنفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020)	ان المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة تمثلت باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة ARDL. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية طويلة الأمد بين الإنفاق الاستثماري العام والنمو الاقتصادي.

الدراسة الأجنبية

اسم الباحث	عنوان الدراسة	التفاصيل
Adam Smith, et.al (2021)	Public Investment and Economic Growth in Developing Countries: A Panel Data Analysis الاستثمار العام والنمو الاقتصادي في البلدان النامية: تحليل بيانات بانل Panel Data	وقد تمثلت المنهجية المعتمدة باستخدام تحليل بيانات بانل لـ 40 دولة نامية خلال الفترة 1995-2019. أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد أظهرت أن الاستثمار العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، لاسيما في القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية.

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الاستثماري وأنواعه

1. تعريف الإنفاق الاستثماري

تتعدد تعريفات الإنفاق الاستثماري وفقاً للزاوية التي يتم النظر منها. بشكل عام، يُعرف بأنه "استخدام المدخرات لإنشاء استثمارات تساهم في إنتاج السلع والخدمات، أو في الحفاظ على الطاقات الإنتاجية الحالية أو تجديده (عمر، 2000: 37). يعتبر الإنفاق الاستثماري ذا أهمية كبيرة، حيث يُعد المكون الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك. ويشمل هذا النوع من الإنفاق الاستثمارات في السلع الرأسمالية الثابتة، مثل الطرق والمصانع والآلات، بالإضافة إلى الزيادات في المخزون، وإنشاءات سكنية جديدة. وتتمثل الوظيفة الأساسية لهذا الإنفاق في تعزيز الطاقة الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام (فتحي وعدنان، 2019: 89).

2- أنواع الإنفاق الاستثماري:

ينقسم الإنفاق الاستثماري إلى نوعين أساسيين (عايب، 2010: 108)

أ- الإنفاق الاستثماري المباشر:

يتمثل في تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بشكل مباشر من قبل الحكومة، ويشمل إقامة المشروعات الصناعية والزراعية، وكذلك مشروعات البنية التحتية في قطاعات الصحة والتعليم والأمن. ويؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة العرض الكلي، وتحسين التوازن الخارجي عن طريق دعم الصادرات وتقليل عجز ميزان المدفوعات.

ب- الإنفاق الاستثماري غير المباشر:

يشير إلى النفقات الموجهة لتطوير البنية التحتية، مثل بناء الطرق، الجسور، والمطارات. وعلى الرغم من أن عوائده الاقتصادية قد تكون غير مباشرة أو طويلة الأجل، إلا أنه يُعد ضرورياً لتحفيز النشاط الاقتصادي، إذ يوفر بيئة مواتية للاستثمار الخاص، ويخفف من الأعباء على القطاعات الإنتاجية.

و تعكس إجمالي النفقات الاستثمارية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحرصها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: واقع الإنفاق الاستثماري وأثره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يُعد الإنفاق الاستثماري على المشاريع التنموية أحد المحركات الجوهرية للنشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إذ يمثل أداة فاعلة في تحفيز النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الإنفاق قد يشهد تقلبات نتيجة التعرض لصدمات خارجية أو أزمات سياسية تؤثر على قطاع النفط من حيث الأسعار أو كميات الإنتاج، إلا أن انعكاس هذه التقلبات يظهر بوضوح في سياسات الإنفاق الحكومي، التي تُشكّل العمود الفقري للاقتصاد الكلي السعودي.

ويُظهر هيكل الاقتصاد السعودي اعتماداً كبيراً على القطاع النفطي، حيث تمثل عائدات الصادرات النفطية ما يزيد عن 90% من إجمالي الإيرادات التصديرية، ما يجعل الإنفاق العام عرضة للتأثر بالتغيرات في السوق النفطية العالمية. ولبيان مدى تأثير الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية سناقش الفقرات الآتية:

أولاً: الواقع الاقتصادي

يُعد الاقتصاد السعودي من أبرز الاقتصادات النفطية عالمياً، إذ تسهم الأنشطة النفطية بجزء كبير من الناتج المحلي والإيرادات العامة (Saudia Arabia, 2024). وقد شهدت المملكة تحولات اقتصادية كبيرة ضمن إطار رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنمية القطاعات غير النفطية (القيصر، 2021: 89؛ vision2030.gov.sa).

ثانياً: الإنفاق الاستثماري

ارتفع الإنفاق الاستثماري السعودي بشكل ملحوظ في بعض الفترات، وبلغ ذروته في 2013 بنسبة 37.46%. إلا أنه شهد تراجعاً واضحاً بعد 2021، حيث بلغت نسبته 14.38% في 2023. هذا يعكس حساسية الإنفاق الاستثماري تجاه تقلبات أسعار النفط (صندوق النقد العربي، نشرات متعددة). التحليل الاقتصادي يُظهر ارتباطاً وثيقاً بين أسعار النفط والاستثمار العام، وضعف التنويع المالي في مخصصات الموازنة (عبد الحميد، 2018: 55).

ثالثاً: النمو الاقتصادي

شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً سريعاً في سنوات مثل 2005، 2008، 2011، 2022 مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وتنفيذ مشاريع ضخمة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2021: 27). لكن الأعوام 2009، 2015، 2020، و2023 شهدت انكماشاً اقتصادياً لأسباب خارجية كالأزمات المالية أو الصحية (البنك الدولي، 2023: 7) تُظهر هذه الدورة الاقتصادية أهمية تنويع مصادر الدخل وتعزيز النمو غير النفطي (OECD, 2022: 5).

رابعاً: نصيب الفرد من الناتج

رغم الارتفاع في بعض الفترات، ظل نصيب الفرد من الناتج يعاني من تقلبات حادة، ويُعزى ذلك إلى تذبذب الناتج الكلي والنمو السكاني المتزايد (الهيئة العامة للإحصاء، 2023: 14).

خامساً: البطالة

سجلت البطالة في السعودية انخفاضاً تدريجياً منذ 2020 (7.7%) إلى 2023 (4.0%)، نتيجة إصلاحات سوق العمل وتمكين المرأة وبرامج التوطين (وزارة الموارد البشرية، 2023: 12).

سادساً: التضخم

شهد التضخم تذبذباً واضحاً، بلغ ذروته في سنة 2008 (9.9%) وتراجع إلى 2.3% في سنة 2023، متأثراً بعوامل محلية ودولية مثل الضرائب وتكاليف الاستيراد وأسعار النفط (SAMA، 2014: 30؛ OECD, 2022: 17)؛ (صندوق النقد الدولي، 2009: 23).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي وتحليل النتائج في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2005-2023)

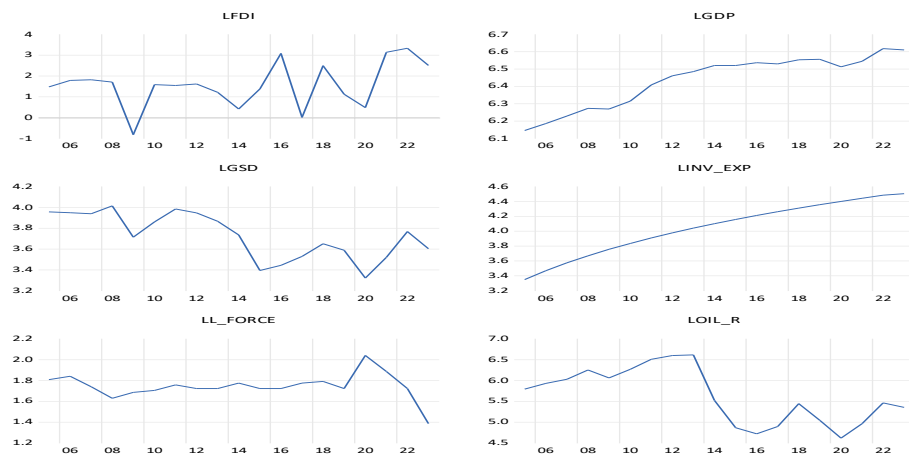
يهدف هذا المبحث إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2005-2023)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة (ARDL). يعكس هذا النموذج تأثير الإنفاق الاستثماري كأداة رئيسية لتعزيز النمو في ظل "رؤية 2030" التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط. وقبل اجراء التطبيق لابد من دراسة منهجية نموذج ARDL.

أولاً: اختبار سكون السلاسل الزمنية خلال المدة (2005-2023)

قبل تطبيق نموذج ARDL ، يجب التحقق من خصائص السلاسل الزمنية لمعرفة إذا ما كانت المتغيرات ساكنة (stationary) أم لا، وذلك باستخدام اختبارات مثل ديكي-فولار ADF وفيليس-برون PP. الا اننا سنركز على اختبار ADF في سياق هذا البحث.

فوفقاً لـ Pesaran et al. (2001) ، يجب أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ ، أو خليط من كليهما (أي عند المستوى والفرق الأول) ولكن لا يجوز أن تكون متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، لأنه في هذه الحالة لا يمكن تطبيق اختبار الحدود.

شكل (1) الأشكال البيانية لمتغيرات البحث في المملكة العربية السعودية للمدة (2005-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات برنامج Eviews12.

ان تحليل سكون السلاسل الزمنية في السعودية يختلف باختلاف طبيعة المتغير المدروس. معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تميل إلى أن تكون غير ساكنة في مستوياتها ولكنها تصبح ساكنة بعد أخذ التفريق المناسب للمتغيرات. هذا التحليل يمهد الطريق لنمذجة أكثر دقة للعلاقات الاقتصادية في المملكة.

وبناء على الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية بعد تحويلها إلى لوغاريتمات طبيعية أن معظم المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة في السعودية لا تتمتع بخاصية السكون عند المستوى، حيث تظهر اتجاهات تصاعدية واضحة كما في LGDP و LINV_EXP، أو تقلبات دورية غير منتظمة) كما في LOIL_R باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) ، الذي يتذبذب حول متوسط ثابت دون اتجاه زمني، مما يشير إلى احتمال سكونه عند المستوى. وعليه، تؤكد القراءة البصرية ضرورة إجراء اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ADF للتحقق من درجة تكامل كل سلسلة قبل تحديد النموذج القياسي المناسب للتحليل.

أ. اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث عند المستوى وعند الفرق خلال المدة (2005-2023)
(2023)

جدول (5) نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في السعودية للمدة (2005-2023)

المتغير	At Level		القرار	At First Difference		القرار
	Prob.	T-statistic		Prob.	T-Statistic	
LFDI	0.0105	-4.543210	سكون	—	—	—
LGDP	0.8395	-1.352450	عدم سكون	0.0363	-3.921685	سكون
LGSD	0.1463	-3.059092	عدم سكون	0.0283	-4.068084	سكون
LINV-EXP	0.5203	-2.068782	عدم سكون	0.0060	-5.040673	سكون
LL-FORCE	0.1681	-2.962851	عدم سكون	0.0016	-5.636779	سكون
LOIL-R	0.4895	-2.050350	عدم سكون	0.0248	-4.087413	سكون

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات برنامج Eviews12 .

أظهرت نتائج اختبار ديكي- فولو الموسع ADF في الجدول (5) أن غالبية المتغيرات الاقتصادية المدروسة في المملكة العربية السعودية لا تتسم بالسكون عند المستوى، وإنما تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، ما يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) إلا أن الاستثناء الوحيد كان متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) ، الذي تبين أنه ساكن عند المستوى، أي متكامل من الدرجة الصفرية I(0) وبذلك، فإن طبيعة البيانات تسمح باعتماد نموذج ARDL ، نظراً لقدرته على استيعاب متغيرات متكاملة من I(0) و I(1) معاً، شريطة عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) كما تم التحقق من ذلك.

ثانياً: توصيف وتقدير نموذج ARDL

1. توصيف نموذج ARDL

يمكن توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL وفقاً للعلاقة بين GDP باعتباره المتغير التابع (Dependent variable) والمتغيرات المستقلة (Independent variables) والمتمثلة بـ (INV_EXP, FDI, GSD, L_FORCE, OIL_R) وهذا النموذج يتيح لنا دراسة العلاقة الديناميكية قصيرة وطويلة الأمد بين المتغيرات المبحوثة، والذي يتخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=0}^p \beta_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \gamma_i FDI_{t-1} + \sum_{i=0}^{q2} \delta_i \Delta GSD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \theta_i \Delta INV_EXP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q4} \phi_i \Delta L_FORCE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q5} \phi_i \Delta OIL_R_{t-i} + \rho_1 GDP_{t-1} + \rho_2 FDI_{t-1} + \rho_3 GSD_{t-1} + \rho_4 INV_EXP_{t-1} + \rho_5 L_FORCE_{t-1} + \rho_6 OIL_R_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1)$$

اذ أن:

- Δ : تشير إلى الفرق الأول (التغير) في المتغير، أي العلاقة قصيرة الأجل.
- الحدود التي تحتوي على المتغيرات بدون الفرق عند (t-1) تمثل العلاقة طويلة الأمد.
- p: عدد الإبطاءات للمتغير التابع GDP.
- q1,q2,...,q5 عدد الإبطاءات لكل متغير مستقل، يتم تحديدها بناءً على معايير مثل AIC أو SIC.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.
- α_0 : ثابت النموذج.

و وفقاً للأسس النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، يمكن تحديد الإشارات القبلية للمتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج ARDL كما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من المتوقع أن تكون علاقته موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ يُسهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، وتحفيز الإنتاج، وخلق فرص العمل، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. (Borensztein et al., 1998)
 - إجمالي الإيداع المحلي (GSD) يُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على الناتج المحلي، باعتباره مكوناً رئيسياً للطلب الكلي، حيث يُسهم في تنشيط النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار المحلي. (Keynes, 1936)
 - الإنفاق الاستثماري (INV_EXP) تشير النظرية الاقتصادية إلى أن هذا النوع من الإنفاق يُحفز النمو الاقتصادي، لكونه يدعم البنية التحتية والمشاريع التنموية ويُشجع على زيادة الإنتاجية، وبالتالي من المنتظر أن تكون العلاقة موجبة. (Barro, 1990)
 - قوة العمل (L_FORCE) يُفترض أن تؤدي زيادة حجم قوة العمل إلى رفع مستوى الناتج من خلال التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة عرض العمل، ومن ثم فإن العلاقة المتوقعة موجبة (Solow, 1956).
 - الإيرادات النفطية (OIL_R) نظراً لكون الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، فإن الإيرادات النفطية تُعد من العوامل المؤثرة في الناتج المحلي، ومن المتوقع أن تكون العلاقة موجبة، حيث تمثل مصدراً رئيسياً لتمويل الإنفاق العام والاستثمار الحكومي. (Auty, 2001)
2. تقدير نموذج ARDL_ لقد تم تقدير نموذج ARDL في برنامج Eviews12 وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول (6) نتائج تقدير نموذج ARDL

Selected Model: ARDL(2, 1, 4, 4, 1, 1)

Variable	Coef	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	1.66	0.093	17.86	0.00
	1652	021	318	00
	-		-	
LGDP(-2)	0.68	0.094	7.232	0.00
	2911	422	541	00

	0.00	0.001	1.130	0.26
LFDI	1331	177	907	35
	-		-	
	0.00	0.001	1.287	0.20
LFDI(-1)	1471	142	628	38
	0.13	0.018	7.578	0.00
LGSD	6574	021	394	00
	-		-	
	0.22	0.028	8.067	0.00
LGSD(-1)	7570	208	539	00
	0.09	0.028	3.220	0.00
LGSD(-2)	1015	264	208	23
	0.02	0.024	1.105	0.27
LGSD(-3)	7190	601	259	43
	-		-	
	0.02	0.014	2.035	0.04
LGSD(-4)	9714	596	732	71
	0.94	0.497	1.910	0.06
LINV_EXP	9961	297	248	18
	-		-	
LINV_EXP(-	1.68	0.797	2.116	0.03
1)	8629	913	307	93
	0.54	0.821	0.663	0.51
LINV_EXP(-	5171	523	611	00
2)				
	-		-	
LINV_EXP(-	0.55	0.799	0.697	0.48
3)	7136	320	012	90
LINV_EXP(-	0.74	0.490	1.515	0.13

4)	2559	047	281	60
	-		-	
	0.02	0.015	1.611	0.11
LL_FORCE	5350	731	529	34
LL_FORCE(-	0.03	0.016	2.044	0.04
1)	4165	710	532	62
	-		-	
	0.01	0.005	2.011	0.04
LOIL_R	1377	655	731	97
	0.01	0.005	2.342	0.02
LOIL_R(-1)	3643	825	382	32
	0.16	0.106	1.558	0.12
C	5386	148	075	55

				6.45
	0.99	Mean		416
R-squared	9698	dependent var		2
				0.12
Adjusted R-	0.99	S.D.		740
squared	9589	dependent var		1
				-
				8.85
S.E. of	0.00	Akaike	info	243
regression	2581	criterion		2
				-
				8.23
Sum squared	0.00	Schwarz		724
resid	0333	criterion		3
Log	324.	Hannan-Quinn		-

likelihood	4089	critier.	8.60
			836
			6
			2.41
	9199	Durbin-	673
F-statistic	.894	Watson stat	4
Prob(F-	0.00		
statistic)	0000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات برنامج Eviews12.

تم تقدير نموذج ARDL لبيانات ربع سنوية خلال المدة (2006Q1 – 2023Q1) لدراسة أثر كل من :الاستثمار الأجنبي المباشر(LFDI) ، الإنفاق الحكومي العام(LGSD) ، الإنفاق الاستثماري الحكومي(LINV_EXP) ، قوة العمل(LL_FORCE) ، والإيرادات النفطية (LOIL_R) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LGDP) في المملكة العربية السعودية.

نموذج ARDL المختار كان على وفق التباطؤات(ARDL(2,1,4,4,1,1) ، أي أن الناتج المحلي الإجمالي تم نمذجته باستخدام إبطاءين، بينما اختلفت إبطاءات المتغيرات المستقلة حسب أهميتها الديناميكية.

تفسير أهم النتائج

1. اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على تباطؤين له ((LGDP(-1), LGDP(-2))

LGDP(-1) : معامل موجب كبير (1.66) ودال إحصائيًا بقوة (p = 0.0000) ، مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحالي يتأثر إيجابًا بمستواه السابق.

• LGDP(-2) : معامل سالب ومعنوي (-0.68)، مما يدل على وجود ديناميكية تصحيح ذاتي معتدلة.

هذا يشير إلى سلوك مستقر للناتج المحلي الإجمالي، حيث تميل الصدمات إلى التلاشي على المدى البعيد.

2 . الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)

لم يظهر تأثير مباشر معنوي في الأجل القصير ((p > 0.2) ، سواء في القيمة

الحالية أو المتباطئة والتفسير الممكن: هو أن الاستثمار الأجنبي قد يحتاج إلى وقت أطول لينعكس على النمو، أو أن تأثيره غير مباشر عبر متغيرات أخرى.

3. اجمالي الادخار المحلي (LGSD)

المعاملات المتعددة تدل على وجود تأثير ديناميكي واضح ومعنوي في أكثر من مدة.

○ LGSD التأثير الحالي موجب ومعنوي اذ بلغت قيمة الاحتمال ($p = 0.0000$) وهي إشارة الى معنوية للمعلمة المقدره لهذا المتغير.

○ (-1) LGSD التأثير المتباطئ سالب ودال، ثم يتعاقب بتقلبات بين الإيجابي والسليبي.

هذا يعكس تأثيرًا متغيرًا للإجمالي الادخار المحلي على الناتج المحلي، مما قد يشير إلى أثر قصير الأجل إيجابي يتبعه "أثر إزاحة" أو آثار تضخمية لاحقة.

4. الإنفاق الاستثماري (LINV_EXP)

يبدو أن التأثير للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر:

- ففي المدد الحالية موجب ($p = 0.0618$) لكنه قريب من حدود الدلالة.

- أما في المدة اللاحقة فله تأثير سلبى ونو دلالة احصائية (-1.69)، ثم يتقلب دون مستوى الدلالة في المدد الأخرى.

قد يعكس هذا أن الإنفاق الاستثماري له أثر أني إيجابي، لكنه قد يسبب ضغوطاً على الميزانية العامة أو يتأثر بكفاءة التنفيذ.

5. قوة العمل (LL_FORCE)

ان التأثير الإجمالي لقوة العمل في الناتج المحلي الاجمالي غير حاسم:

المعامل الحالي سالب وغير معنوي اذ بلغت قيمة الاحتمال ($p = 0.11$)

المعامل المتباطئ عند التباطؤ (lag 1) موجب ودال احصائيا اذ بلغت قيمة

($p = 0.0462$).

وهذا يدل وجود تأثير إيجابي لقوة العمل على الناتج المحلي، لكنه يظهر هذا التأثير بتباطئ زمني، ربما نتيجة لاحتياج السوق إلى استيعاب النمو في التوظيف أو التدريب.

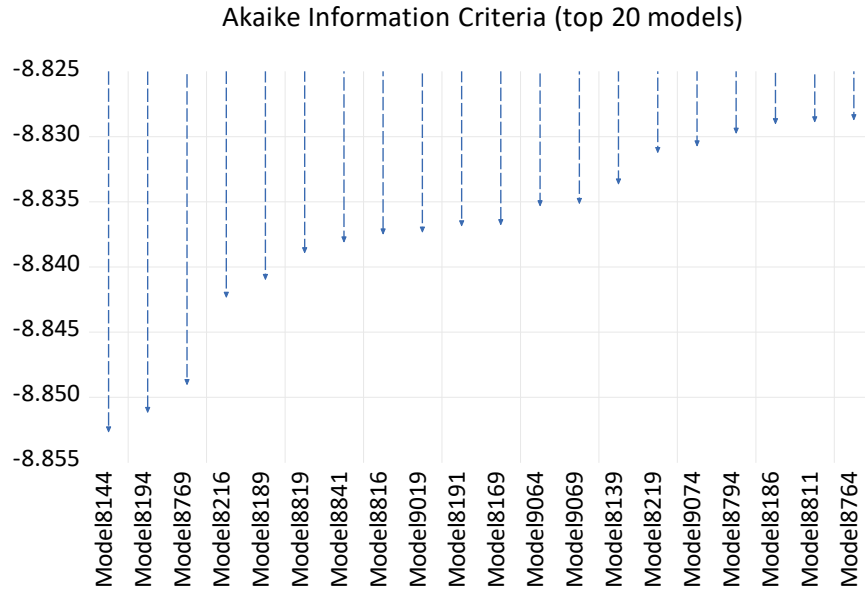
6. الإيرادات النفطية (LOIL_R)

● ان معاملي الايرادات النفطية معنويان:

- ان التأثير الحالي للإيرادات النفطية LOIL_R سلبي وله دلالة إحصائية اذ بلغت ($p = 0.0497$).
- اما التأثير المتباطئ للإيرادات النفطية LOIL_R(-1) فقد كان تأثيره موجب وذو دلالة إحصائية اذ بلغت قيمة الاحتمال ($p = 0.0232$).
- هذا يوحي بأن ارتفاع الإيرادات النفطية قد يسبب تقلبات على المدى القصير، لكنه يسهم في دعم الناتج المحلي لاحقاً، عبر الإنفاق العام أو تراكم الاحتياطي.
- وتعكس النتائج في الجدول () ان جودة النموذج المقدر هي:
- ان قيمة معامل التحديد قد بلغت $R^2 = 0.9997$ وان معامل التحديد المعدل قد بلغ $Adjusted R^2 = 0.9996$ وهذا يعني أن النموذج يفسر تقريباً كل التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي.
- أما معنوية النموذج ككل كما يعكسها اختبار $F\text{-statistic} = 9199.894$ وان قيمة الاحتمال المقابلة له فقد بلغت ($p = 0.0000$) وهذه القيمة ذو دلالة إحصائية.
- أما اختبار داربن-واتسون فقد بلغت $Durbin-Watson = 2.41$ وهي تؤكد عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين البواقي.
- في حين أن قيمة معيار Akaike للمعلومات فقد بلغت قيمته $AIC = -8.85$ وهي قيمة منخفضة مقارنة بمعيار Schwarz تدل على ملاءمة النموذج.
- وبناء على ما تقدم، فان النموذج يوضح أن اجمالي الادخار المحلي، الإيرادات النفطية، والإنفاق الاستثماري هي من أهم محددات الناتج المحلي الإجمالي. لم يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً مباشراً معنوياً، وهو ما يستدعي تحليلاً أعمق لتحديد القنوات الفعلية لتأثيره. أما قوة العمل فقد أظهرت تأثيراً إيجابياً بعد التباطؤ الأول، مما قد يشير إلى أهمية تحسين المهارات أو رفع إنتاجية العمالة.

3. اختبار درجة التباطؤ المثلى وفق معيار Akiake

الشكل (2) درجة التباطؤ المثلى في نموذج ARDL وفق معيار Akiake



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات برنامج Eviews12.

- أهمية فترات الإبطاء (Lags) في هذا النموذج
- أن اختيار فترات الإبطاء المناسب مهم جداً في نماذج ARDL لأنه:
- يساعد على التقاط الديناميكيات الزمنية للعلاقات الاقتصادية.
- يقلل من مشكلة الارتباط الذاتي ويزيد من جودة التقدير.
- يسمح بتمييز الأثر قصير الأجل مقابل طويل الأجل.
- وخلاصة القول ان:
- نموذج ARDL(2, 1, 4, 4, 1, 1) هو الأفضل وفقاً لمعيار AIC.
- فترات الإبطاء المختارة تسمح للنموذج بالتقاط الأثر الديناميكي الكامل للمتغيرات المستقلة.
- هذا يعكس في جودة النموذج العالية التي شاهدها في النتائج السابقة.

4. اختبار الحدود Bound-Test

جدول (7) اختبار الحدود وعلاقات الأمد الطويل

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
	Valu	Signif	I(0)	I(1)
Test Statistic	e	.	I(0)	I(1)

		Asymptotic: n=100		
		2.12		0
F-statistic	5324	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
		Finite Sample: n=70		
Actual Size	Sample Size	69		
				3.16
		10%	2.193	1
		5%	2.564	3.65
				4.71
		1%	3.373	7
		Finite Sample: n=65		
				3.20
		10%	2.209	1

		3.67
5%	2.596	7
		4.72
1%	3.43	1

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى معطيات Eviews12

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن إجراء التحليلات الآتية:

أولاً: اختبار الحدود (Bounds Test)

يُستخدم اختبار الحدود لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأمد (تكامل مشترك)

(Cointegration) بين المتغيرات في نموذج ARDL

يقوم هذا الاختبار على فرضين هما:

- فرضية العدم: (H_0) لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات.
- الفرضية البديلة: (H_1) توجد علاقة توازنية طويلة الأمد.

النتيجة:

• $F\text{-statistic} = 2.125$

• عدد المتغيرات المستقلة $k = 5$

• عند مستوى معنوية 10 %

○ القيمة الحدودية الدنيا تساوي $I(0) = 2.193$

○ القيمة الحد الأعلى تساوي $I(1) = 3.161$

التفسير:

طالما ان قيم $F = 2.125 < I(0)$ المحسوبة أقل من الحد الأدنى عند جميع المستويات 10% ،
5% ، 1% عليه يتم قبول فرضية العدم (H_0) : أي لا توجد علاقة طويلة الأمد معنوية بين المتغيرات.

ثانياً: صيغة العلاقة طويلة الأجل (Long-Run Equation)

تُستخرج العلاقة طويلة الأجل من الجزء المسمى Equation Levels (نتائج اختبار الحدود أعلاه) وفق المعادلة الآتية:

$$LGDP = -0.0066 \cdot LFDI - 0.1178 \cdot LGSD - 0.3797 \cdot LINV_EXP + 0.4146 \cdot LL_FORCE + 0.1066 \cdot LOIL_R + 7.7795$$

ان التفسير الاقتصادي لنتائج تأثير المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يمكن بيانه في الجدول الآتي:

جدول (8) تأثير المتغيرات المستقلة في LGDP في الأجل الطويل

المتغير	المعامل	Prob.	التأثير على GDP	المعنوية
LFDI (الاستثمار الأجنبي)	-0.0066	0.8438	تأثير طفيف جداً وسلبى	غير معنوي
LGSD (اجمالي الادخار المحلي)	-0.1178	0.8189	تأثير سلبى ضعيف	غير معنوي
LINV_EXP (الإفناق الاستثماري)	-0.3797	0.6012	تأثير سلبى نسبياً	غير معنوي
LL_FORCE (قوة العمل)	+0.4146	0.2771	تأثير موجب متوقع	غير معنوي
LOIL_R (الإيرادات النفطية)	+0.1066	0.4810	تأثير موجب ضعيف	غير معنوي
C الحد الثابت	7.7795	0.0141	تأثير موجب متوقع	معنوي

المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى معطيات برنامج Eviews12.

ان الذي يتبين هو ان جميع معاملات الأمد الطويل غير معنوية ($p\text{-value} > 0.05$) ، وهو ما يتماشى مع نتيجة اختبار الحدود التي أظهرت عدم وجود علاقة طويلة الأمد.

ثالثاً: معامل تصحيح الخطأ (ECM)

ان القيمة (-0.0212) تمثل معامل تصحيح الانحراف (الخطأ) عن التوازن. لكنه غير معنوية اذ بلغت قيمة (p = 0.0922) ، وهذا يدل على أن النموذج لا ينجح في معالجة الاختلال بعيداً عن التوازن بفاعلية على الأمد الطويل، ان الذي يمكن أن يستنتج هو:

أن النموذج يلتقط الديناميكيات قصيرة الأجل بشكل جيد) مثل تأثير LGSD أنياً. لكن لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى.

وهذا يشير إلى أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي، واجمالي الادخار المحلي، والإنفاق الاستثماري، وقوة العمل، والإيرادات النفطية لا تفسر بشكل مستقر ومستمر تغير الناتج المحلي الإجمالي على الأمد الطويل خلال مدة الدراسة.

ونحاول الآن تفسير الأمد القصير (Short-Run Dynamics) بناءً على نتائج نموذج ARDL .

تشير ديناميكيات الأجل القصير إلى الآثار الفورية والمؤقتة للتغيرات في المتغيرات المستقلة

على الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) ، وثقاس من خلال معاملات الفروق الأولى مثل D(LGSD) ،: D(LINV_EXP).... والجدول (9) يبين هذه الآثار.

□ جدول (9) ديناميكيات الأمد القصير ومعنوياتها في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	المعامل	المعنوية (p>value)	التفسير
D(LGDP(-1))	0.6829	0.0000	للناتج المحلي تأثير ذاتي قوي في المدى القصير. أي أن 68% من التغير الحالي يعتمد على تغيره في الربع السابق.
D(LFDI)	0.0013	0.2635	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف وغير معنوي أنياً.
D(LGSD)	0.1366	0.0000	تأثير موجب ومعنوي جداً، يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي الكلي تؤدي إلى زيادة أنية في الناتج المحلي.
D(LGSD(-1))	-0.0885	0.0000	تأثير سلبي ومعنوي على المدى القصير بعد ربع سنة واحدة - قد يشير إلى آثار تضخمية أو سوء تخصيص.
D(LGSD(-2))	0.0025	0.8704	غير معنوي.

تأثير موجب ومعنوي، لكنه ضعيف.	0.0471	0.0297	D(LGSD(-3)
تأثير إيجابي كبير لكنه قريب من حافة المعنوية، يشير إلى أن الإنفاق الاستثماري يدعم النمو أنياً.	0.0618	0.9500	D(LINV_EXP)
تأثير سلبي غير معنوي.	0.1537	-0.7306	D(LINV_EXP(-1)
غير معنوي.	0.7119	-0.1854	D(LINV_EXP(-2)
غير معنوي.	0.1360	-0.7426	D(LINV_EXP(-3)
غير معنوي.	0.1134	-0.0254	D(LL_FORCE)
تأثير سلبي ومعنوي ضعيف، قد يعكس تقلبات أسعار النفط أو الاعتماد الكبير على النفط يضر بالنمو في الأجل القصير.	0.0497	-0.0114	D(LOIL_R)

المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى معطيات Eviews12

ان الذي يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي:

1. اجمالي الادخار المحلي LGSD هو المتغير الأهم في الأجل القصير، اذ يمارس تأثيراً مباشراً ومعنوياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
2. الإنفاق الاستثماري (LINV_EXP) يظهر تأثيراً إيجابياً كبيراً أنياً، لكنه قريب من المعنوية، ما يعكس أهمية الاستثمارات العامة في دعم النشاط الاقتصادي، لكنها بحاجة لتحسين كفاءتها أو استهدافها.
3. إيرادات النفط (LOIL_R) تؤثر سلباً على النمو في الأمد القصير – وهو ما يعكس أثر تقلباتها على الاقتصاد المحلي.
4. قوة العمل، الاستثمار الأجنبي، والتأثيرات المتباطئة للإنفاق العام والاستثماري غير معنوية.
5. الاختبارات التشخيصية

أولاً: اختبار عدم ثبات تجانس التباين (اختبار Breusch-Pagan-Godfrey)

جدول (0) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

	1.49			0.13
F-statistic	3970	Prob. F(18,50)		23
Obs*R-squared	24.1	Prob. Chi-Square(18)		0.15
Scaled explained SS	47.3	Prob. Chi-Square(18)		0.00

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات Eviews12

ان نتائج اختبار تجانس التباين (Breusch-Pagan-Godfrey) تهدف إلى التحقق من وجود مشكلة تباين غير متجانس (Heteroskedasticity) في أخطاء النموذج، أي ما إذا كانت تباينات الأخطاء ثابتة أو تتغير عبر الزمن. ويقوم هذا الاختبار على فرضين هما:

- فرضية العدم (H_0): الأخطاء تتسم بتجانس التباين. (Homoskedasticity)
 - الفرضية البديلة (H_1): الأخطاء تعاني من تباين غير متجانس. (Heteroskedasticity)
- اعتماداً على هذه النتائج:
- كل من إحصائية F و Obs*R-squared لهما قيم p-value مرتفعة جداً (أكبر من 0.05)، مما يعني عدم رفض فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة تباين غير متجانس حسب هذين الاختبارين .
- ثانياً: اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

جدول (11) اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

	2.58		0.08
F-statistic	5612	Prob. F(2,48)	58
Obs*R-	6.71	Prob. Chi-	0.05
squared	0668	Square(2)	49

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات Eviews12

تهدف نتائج اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) إلى التحقق مما إذا كانت هناك ارتباطات تسلسلية (Serial Correlation) في بواقي النموذج حتى رتبة معينة (هنا رتبتان).

يقوم هذا الاختبار على فرضين هما:

فرضية العدم (H_0): لا يوجد ارتباط تسلسلي في البواقي حتى الرتبة 2.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد ارتباط تسلسلي في البواقي حتى الرتبة 2.

الاستنتاج:

القيم الاحتمالية لكل من F-statistic و Obs*R-squared أكبر من 0.05، مما يعني أننا لا نرفض فرضية العدم. أي أنه لا يوجد دليل على وجود ارتباط تسلسلي في البواقي حتى الرتبة الثانية .

6. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

أولاً: اختبار CUSUM test

الهدف هو التأكد مما إذا كانت معاملات النموذج (coefficients) مستقرة، أو أنها تتغير خلال مدة العينة. عدم الاستقرار يعني أن العلاقة بين المتغيرات تتغير عبر الزمن، مما يضعف الثقة بنتائج النموذج.

فرضية الاختبار:

فرضية العدم (H_0): معاملات النموذج مستقرة عبر الزمن.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد تغير هيكلي (structural break) في النموذج، أي أن بعض المعاملات تغيرت بشكل مفاجئ.

الرسم البياني لـ CUSUM ؟

- يتم رسم CUSUM كخط أزرق متدرج على محور الزمن.

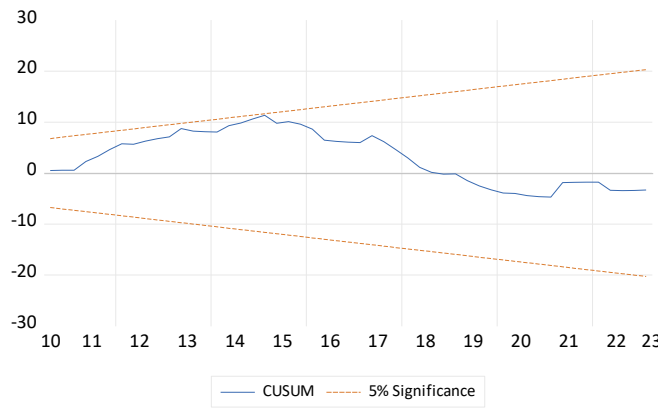
- يوجد حدي الثقة (Confidence Bands) غالبًا عند مستوى 5%، مرسومتان كخطين متوازيين بالأعلى والأسفل .

التفسير:

- إذا بقي خط CUSUM داخل حدود الخطين الأحمرين: المعاملات مستقرة ولا يوجد تغير هيكلية.

- إذا خرج خط CUSUM عن الحدود: يوجد تغير هيكلية، أي أن معاملات النموذج تغيرت في نقطة ما، والنموذج لم يعد مستقرًا.

الشكل (3) اختبار CUSUM



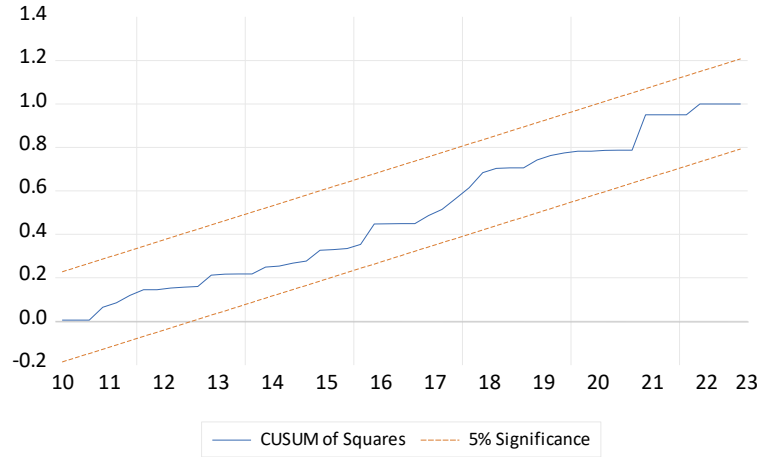
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات Eviews12

ثانيا: اختبار CUSUM-SQURE

ان اختبار CUSUM of Squares (CUSUMSQ) هو امتداد لاختبار CUSUM التقليدي، ويُستخدم أيضًا لاختبار استقرار التباين، أي استقرار التغير في القيم أو الأخطاء عبر الزمن في نموذج الانحدار.

- $CUSUMSQ = \text{Cumulative Sum of Squares}$
- يُستخدم لاختبار ما إذا كان هناك تغير في تقلب التباين (variance) أو تحول هيكلية مفاجئ في النموذج مع مرور الوقت.
- يساعد في اكتشاف تغير فجائي في استقرار النموذج، خاصةً فيما يتعلق بتقلب الأخطاء وليس فقط بمعاملات النموذج.

الشكل (4) : اختبار CUSUM-SQURE test



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معطيات Eviews12

يوضح الشكل البياني للاختبار أن الخط الأزرق بقي محصورًا بالكامل بين الخطين الأحمرين اللذين يمثلان حدود الثقة عند مستوى معنوية 5%. وهذا يشير بوضوح إلى أن تباين الأخطاء في النموذج مستقر خلال المدة المدروسة، ولا توجد أي إشارات إلى وجود تغييرات فجائية أو هيكلية في العلاقة بين المتغيرات. بناءً عليه، فإن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والثبات الإحصائي، مما يدعم إمكانية استخدامه في تحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة واستنتاج دلالات اقتصادية قابلة للتفسير.

بناءً على نتائج التقدير القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة (ARDL) للاقتصاد السعودي خلال المدة (2005–2023)، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

(1) من الناحية الإحصائية، أظهرت اختبارات الاستقرارية أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، مما يبرر استخدام نموذج ARDL. كما أثبتت اختبارات التشخيص خلو النموذج من مشكلات الارتباط الذاتي، وتغاير التباين، وانحراف التوزيع الطبيعي، مما يعزز من موثوقية النتائج. وأكدت اختبارات الثبات الهيكلي (CUSUM) واستقرار معاملات النموذج على مدى مدة الدراسة (CUSUMSQ).

(2) لم تؤكد نتائج اختبار الحدود (F-Bounds) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة، مما يشير إلى أن تأثير هذه المتغيرات يقتصر على الأجل القصير خلال مدة البحث.

(3) من الناحية الاقتصادية، تبين أن الإنفاق الاستثماري يُعد من أبرز العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، في حين لم تُظهر متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقوة العمل، والإيرادات النفطية تأثيراً معنوياً على الناتج المحلي، مما قد يُعزى إلى ضعف الكفاءة أو تأخر الاستجابة الزمنية لهذه المتغيرات.

الاسم

1. يتبين أن الاقتصاد السعودي لا يزال يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، حيث تمثل الإيرادات

النفطية أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات التصديرية. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، كما ظهر خلال الأزمات المالية وانخفاض أسعار النفط. 2. أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستثماري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، لكن هذا التأثير غير مستقر في الأجل الطويل. كما أن التقلبات في الإنفاق الاستثماري تعكس حساسيته للتغيرات في الإيرادات النفطية. 3. لم يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر وقوة العمل تأثيرًا معنويًا واضحًا على النمو الاقتصادي، مما قد يعكس ضعفًا في استيعاب هذه العوامل أو تأخرًا في ظهور آثارها. 4. أكدت نتائج اختبار الحدود عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة، مما يشير إلى أن تأثير هذه المتغيرات يقتصر على الأمد القصير. 5. تواجه المملكة تحديات مثل ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الإناث، والاعتماد على العمالة الأجنبية، والتوزيع غير المتكافئ للثروة.

التوصيات

1. طالما أن الاقتصاد السعودي يعتمد على القطاع النفطي بدرجة كبيرة لابد من:
 - تعزيز سياسات التنوع الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والطاقة المتجددة والتصنيع، كما هو مخطط في رؤية 2030.
 - تطوير آليات تمويل بديلة مثل الصكوك السيادية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام.
2. أظهرت النتائج ان التقلبات في الانفاق الاستثماري والمرتبطة بحساسية تغيرات إيرادات النفط وهذا يتطلب ما يأتي:
 - تحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري من خلال تركيز الاستثمارات في مشاريع ذات عوائد اقتصادية مستدامة، مثل البنية التحتية والتكنولوجيا.
 - اعتماد سياسات مالية مرنة لضمان استقرار الإنفاق الاستثماري حتى في فترات انخفاض الإيرادات النفطية.
3. أظهرت النتائج ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وقوة العمل في النمو الاقتصادي مما يتطلب:
 - تحسين بيئة الأعمال لجذب استثمارات أجنبية مباشرة ذات جودة عالية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل للمواطنين.
 - رفع إنتاجية القوى العاملة من خلال برامج التدريب والتعليم التقني والمهني، وتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل.

4. ان عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين GDP والمتغيرات التفسيرية يتطلب:
 - تعزيز السياسات الهيكلية التي تدعم النمو طويل الأجل، مثل تطوير قطاعات الابتكار والبحث العلمي.
 - مراجعة السياسات المالية والنقدية لضمان استقرار النمو الاقتصادي على المدى البعيد.
5. تعاني المملكة من ارتفاع معدلات البطالة والتوزيع غير المتكافئ مما يتطلب:
 - تعزيز برامج التوظيف مثل "نطاقات" و"حافز" لزيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية.
 - تحسين العدالة الاجتماعية من خلال سياسات ضريبية متوازنة وبرامج دعم للأسر محدودة الدخل.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. البنك الدولي .(2009) *تداعيات أزمة الغذاء 2008 على النول النفطية* (وثيقة العمل رقم 1478، واشنطن).
2. البنك الدولي .(2023) *تقرير آفاق الاقتصاد السعودي في ظل رؤية 2030*. متوافر على الرابط:
<https://www.worldbank.org/ar/country/saudi/publication/economic-update-october-2023>
3. صندوق النقد الدولي. (2023). *تقرير مشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية 2023*. متوافر على الرابط:
<https://www.imf.org/ar/Publications/CR/Issues/2023/05/08/Saudi-Arabia-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-533156>
4. صندوق النقد العربي .(2023) *التقرير السنوي للاقتصادات العربية 2023: تحليل مؤشرات الإنفاق الحكومي* ، أبو ظبي: صندوق النقد العربي. متوافر على الرابط:
<https://www.amf.org.ae/ar/publications/annual-reports>
5. عبد الحميد، خالد هاشم (2018)، *التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات*، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول.
6. القصير، خليل سلطان ابراهيم، (2021)، *الاستثمار في راس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق*، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، القادسية.
7. منظمة أوبك .(2022). (OPEC) *التقرير السنوي 2022*. متوافر على الرابط:
https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ARB_2022.pdf

8.. مؤسسة النقد العربي السعودي. (2017) *التقرير السنوي 2016* (الإصدار 52). الرياض.

9. مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA. (2023). *التقرير السنوي 2023* (الإصدار 58). الرياض.

10. الهيئة العامة للإحصاء (2024). *النشرة السنوية للنتائج المحلي 2023*. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.

11. الهيئة العامة للإحصاء. (2023). *التقرير السنوي لسوق العمل 2023* (ص. 15). الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.

12. الهيئة العامة للاستثمار. (2023) *التقرير السنوي للاستثمار 2023* (ص. 15). متوافر على الرابط:

<https://www.sagia.gov.sa/reports/annual-investment-report-2023>

13.. الهيئة العامة للاستثمار. (2023) *التقرير السنوي للاستثمار 2023*. متوافر على الرابط:

<https://investsaudi.sa/reports/annual-report-2023>

14. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (2024). *التقرير السنوي لأداء الاقتصاد 2023*. الرياض: وزارة الاقتصاد.

15. وزارة المالية السعودية. (2019) *تقييم أثر تطبيق الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد السعودي*. الرياض.

16. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، (2023): *التقرير "إحصاءات سوق العمل السنوية"*. متوافر على الرابط:

<https://hrsd.gov.sa/ar/statistics>

17. عمر، حسين، (2000)، *الاستثمار والعولمة*، دار الكتاب الحديث، الجزائر

18. فتحي، همسة وعدنان، عمر، (2019)، *الانفاق العام الاستثماري الحكومي في العراق واثره في معالجة البطالة*، مجلة العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد 22.

19. عايب، وليد عبد الحميد، (2010)، *الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي*، حسن العصرية للنشر، بيروت.

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية

1. Enders, W. (2015). *Applied econometric time series* (4th ed.). Wiley.

2. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill.

3. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3).